الفصل الثاني

الكتـب العربـيـة

نبيل دجاني

يستعرض هذا الفصل تطور النشر كصناعة في المنطقة العربية ويناقش القوانين والقيود المحيطة به عبر التاريخ ، فقد اعتبرت الكتب والمطبوعات منذ زمن بعيد أداة خطيرة التي يجب أن تكون تحت إمرة قادة الدول فقط، ويعتبر عرض تطور الطباعة في العالم العربي مقدمة لفهم الأساس الذي تتشكل عليه مؤسسات الإعلام العربي المعاصر.

خلفية تاريخية

علي الرغم من أن العالم العربي قد عرف الطباعة علي الورق والحرير من خلال نقوش علي الخشب قبل آلة طباعة جوتمبرج بوقت طويل إلا أنه يشاع بشكل خاطئ أن العالم العربي قد تأخر كثيراً في طباعة النصوص العربية لأن الإسلام كان يحرم طباعة الصور ، وطبقاً لجيفري روبر من معهد دراسات الحضارات الإسلامية في لندن أن العرب كانوا يطبعون النصوص التي كانت تشتمل علي سور قرآنية منذ القرن الخامس ، ويشير إلي ما يقرب من ٦٠ نموذجاً من النصوص العربية المطبوعة لا تزال موجودة في المكتبات والمتاحف الأمريكية بالإضافة إلي عدد غير معروف في مصر نفسها (روبر ، ٢٠٠٨) ويري ريتشارد بولييت من جامعة كولومبيا أن العرب قد استخدموا الطباعة الخشبية باستخدام قوالب خشبية في القرن التاسع أو العاشر (بولييت ١٩٨٧)

اكتشفت خمسون وثيقة مطبوعة علي الجلد والورق والكتان في واحة الفيوم بمصر ومعظمها محفوظ في المكتبة الوطنية بفينا (السامرائي ٤٦/١٩٩٦) وبعض هذه الوثائق مكتوب بلونين وبأشكال عديدة من الخط العربي "من الكوفي القديم حتى النسخ... بما يوضح أن الطباعة العربية في مصر كانت نتاج عملية تطور طويلة ومن المؤكد أنها كانت تتم علي أيدي عدد من الحرفيين .... ومثال علي ذلك وثيقة مطبوعة علي

قماش من الكتان وأخرى تحتوي علي الآيات الست الأولى من السورة رقم ٣٤ من القرآن (مونرو ١٩٨١).

يقر فيليب هيتي (مأخوذ من دباس و ريشو ١٣/٢٠٠٨) أنه كانت هناك بالفعل طباعة عربية بدائية في الأندلس ولكن طريقة عملها مجهولة ، ويشير التقدير إلي أن مصدرين أندلسيين يوضحان بأن العرب قد أسهموا في تطوير الطباعة في الأندلس قبل سقوط غرناطة في عام ١٤٩٢، وتروي مخطوطة بتاريخ ١٣٧٥ بعنوان"الإحاطة في أخبار غرناطة" لإبن الخطيب أن أبا بكر الكلوس الأندلسي قدم للوزير الحاكم مجلداً عن خصائص إنتاج الحبر وأدوات الطباعة وأن هذا المجلد متفرد في محتواه ، إضافة إلي ذلك فإن مخطوطة في عام ١٤٢٤ لإبن الاثير "الحلة السرية" تذكر أن مولي الأمير عبد الله اعتاد علي أن يكتب السجلات في منزله ومن ثم يرسلها للطباعة (دباس ورشون ١٣/٢٠٠٨). يفترض بوليت أن الطباعة العربية استمرت خلال القرن الرابع عشر ولم تتعداه ، فقد اختفت بالتأكيد وبدون أي أثر لها مع بداية القرن الثامن عشر (بوليت ١٩٨٧) ، وفي أواخر الحكم الإسلامي العربي فقط ومع تطوير المدارس الفكرية الإسلامية المتنوعة بالإضافة إلي ضعف التمسك بالدين الإسلامي بدأت السلطات تبدي اهتماماً بتحريف أو تزوير النصوص الدينية ولأن الكتابة السابقة للكتابة الحديثة كانت تتعلق بنصوص مقدسة (أيالون ١٩٩٤) ، فإن السلطات الإسلامية التي واجهت موجات التحديث الأوروبية بالإضافة إلي الإرساليات المسيحية الصليبية – هذه السلطات كانت مترددة في استخدام ذلك النوع المتنقل من الطباعة خشية أن يقوم البعض بتحريف النصوص الدينية وإضعاف سيطرتهم. وهناك روايات عديدة ولكنها متناثرة بشأن طباعة النصوص العربية في أوروبا ، وكانت أول محاولة قام بها الأوروبيون لطباعة النص العربي في عام ١٤٨٦ عندما قام مارتن روث ، وهو كاهن دومينكي ، بطباعة كتاب باللغة اللاتينية وضعه برناردفون براندنبرج عن أسفاره إلي الأرض المقدسة ، ولم تر أوروبا حاجة إلي الطباعة باللغة العربية إلا بعد استرداد غرناطة من العرب عندما قام أسقف غرناطة بتوجيه من الملك فيردنياد والملكة إيزابيلا – بالاجتماع بعدد من المتعلمين من المدينة الجامعية بسلامنكا وطلب منهم إعداد كتابين لرجال الإرساليات الذين لا يعرفون اللغة العربية ، وظهر كتابان و هما "طرق

تدريس وقراءة اللغة العربية والإلمام بها" و "قاموس اللغة العربية" في عام ١٥٠٥ و ١٥٠٦ ، واستخدام الكتابان لوحات توضيحية (نعيمة ٢٠٠٨).

لقد أسهم المستشرقون أيضاً في تطور الطباعة العربية القديمة من خلال جهودهم في نسخ المخطوطات العربية التي كانت تحفظ الفلسفة والعلوم الإغريقية (لوند ١٩٨١) ، ففي عام ١٥٨٣ استخدم جويلوم بوستل وهو مستشرق فرنسي نمطاً خشبياً لطباعة كتاب" النحو في اللغات الشرقية" ، وفي عام ١٦١٣ قام بإنشاء مطبعة عربية في روما ، ونقلها إلي باريس في عام ١٦٢١ (صابات ١٩٦٦ ، ٢٣- ٢٩).

لقد كان الوضع في الأندلس – علي أية حال مختلفاً عنه في العالم العربي ، والذي كان آنذاك جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، ومع انتشار النمط المتنقل للطباعة ، وكانت الإمبراطورية العثمانية هي الدولة المسلمة المهيمنة بيد أن الشيخوخة قد امتدت إليها وأصبحت تكني بالرجل المريض ، وبينما سبقت القسطنطينية – عاصمة الإمبراطورية العثمانية – العواصم الشرقية في الطباعة ، كان لدى سلاطينها المسلمين حساسية بشأن استخدام الخط العربي في الطباعة وهو الخط الذي كانت تستخدمه معظم الجماعات العرقية في الإمبراطورية العثمانية بمن فيهم الأتراك ، وكان يغذي حساسيتهم جانبان من الخوف. الخوف الأول كان مرده إلي مقاومة طائفة من العلماء المسلمين (المدافعين عن القيم التقليدية) والذين كان يعتريهم الشك في أن الطباعة قد تهدد سلطاتهم المطلقة وكانوا يخشون أنهاقد تؤدي إلي تدنيس اسم الله، وكانوا – مثل نظرائهم في عصور الظلام في أوروبا – مهتمين بالأخطار التي يمكن أن تحدثها الطباعة لمكانتهم كقادة روحين وذلك بتقليص احتكارهم للكلمة المكتوبة و السماح للعامة بالوصول السهل إلي الكتابات المقدسة ، وكان يعتريهم الخوف من أن تقضي الطباعة علي الأساس التقليدي للنظام القديم الذي بنيت عليه مكانتهم ، ومع مرور الوقت لم يسمح أو حتى يرحب كثير من العلماء بالطباعة فحسب وإنما شاركوا فيها بأنفسهم (أيالون ١٧٢/١٩٩٤) ، ومن بين هؤلاء كان هناك علماء دين عرب متميزون مثل محمد عبده ، وجمال الدين الأفغاني ورشيد رضا ، ومع نهاية القرن التاسع عشر كان ينظر إلي الطباعة والصحافة بشكل عام علي أنها "استمرار لتقليد شرعي" ، وثمة عامل آخر أسهم في السماح للطباعة باللغة العربية

في المنطقة العربية بالإمبراطورية العثمانية هو الكفاح المتنامي ضد الهيمنة الأجنبية والحالة السياسية التي وحدت العلماء والصحافة وأسهمت في إضعاف المقاومة الدينية للطباعة.

كثير من المطابع والمدارس الدينية التي أنشأها البابوات في القرنين السادس عشرقامت بطباعة أو استخدام اللغات الشرقية ، وأول كتاب طبع بالخط العربي كان "كتاب صلاة الساعات" ، وكان القصد منه توزيعه بين مسيحيي الشرق وتمت طباعته بدعم من البابا جوليوس الثاني ، وظهر في عام ١٥٤١ في فانو وهي مدينة إيطالية صغيرة تقع جنوبي البندقية ، وطبقاً لكريك (١٩٧٩) هناك علي الأقل ثمانية نسخ من هذا الكتاب لا تزال موجودة حتى يومنا هذا ، إحدي هذه النسخ موجودة في مجموعة المكتبة الوطنية بباريس وأخرى موجودة في خزانة مكتبة جامعة برينستون ، وهناك ثلاثة في إيطاليا " في مكتبة ايستني بمودينا ، وفي مكتبة ميديس في فلورنسا ، وفي الإمبروزيانا بميلانو ، وهناك نسخ في مجموعة المتحف البريطاني ، ودار الكتاب بالقاهرة ، وبايريش ستاتتسبيلوتيك بميونخ.

قامت الكنيسة الكاثوليكية في روما بإلحاق عدد من رجال الدين المسيحيين الشرقيين بمدارسها الدينية وطلبت منهم المساعدة في طباعة النصوص العربية والسريانية لكي تطمئن أن المادة المطبوعة تتمشى مع توجيهات الكنيسة الكاثوليكية ، وأخذ البابا جريجوري الثالث عشر زمام المبادرة لإنشاء معهد ماروني في روما في عام ١٥٨٤ ، وكان يهدف من القيام بهذا العمل إلي تلبية احتياجات الكنيسة المارونية بالكرسي الرسولي. وقد خرج هذا المعهد العديد من رجال الدين الذين أدوا أدواراً هامة في تنمية المجتمع اللبناني ، حيث أصبحوا رواداً في إنشاء شبكة من المدارس في جبل لبنان كما استفاد رجال الدين الموارنة من خبرتهم في الطباعة بروما ، حيث احضر القس الماروني سركيس الرازي مطبعة من روما إلي دير القديس أنطونيوس قزحية في لبنان في عام ١٦١٠ ،و كانت تستخدم هذه المطبعة الحروف السيريانية وتمكن من طباعة كتاب واحد فقط قبل أن يطويها النسيان (دباس وريشو ٢٠٠٨/ ٣٢) وطبقاً لصابات "فقد أهملت المطبعة لأن روما أغرقت الكنائس المارونية بالكتب الدينية المجانية والتي كانت

تتفوق في طباعتها وإخراجها وبسبب انخفاض مستوى التعليم في المنطقة (صابات ١٩٦٦،١٩،٣٥- ٣٨).

أصبحت روسيا والدول الأوروبية المسيحية الأرثوذكسية مهتمة بالطباعة العربية نتيجة لاتصالهم المباشر بالإسلام والمسلمين في الإمبراطورية العثمانية المجاورة ، وبعد الاستيلاء علي بعض الأراضي التركية في الحرب الروسية التركية في القرن الثامن عشر أنشأت الإمبراطورة الروسية كاثرين العظيمة مؤسسة الطباعة التترية العربية في سانت بطرسبرج وذلك "لطباعة الفرمانات والكتب المدرسية لرعاياها من المسلمين (ديفيز ٢٠٠٢).

تنظيم الطباعة عبر التاريخ

في النصف الثاني من القرن الخامس عشر مر الرعايا العثمانيون "بعصر ظلام" من القمع ، عندما كان المسئولون العثمانيون يخشون أن إنتاج الكلمة المطبوعة قد يهدد سلطتهم المطلقة ، وبالتالي إصدر السلطان بايزيد الثاني أمراً في عام ١٤٨٥ يحذر فيه من استخدام الخط العربي في الطباعة ، وعلي أية حال وتحت ضغط القوة الأوروبية التي كانت تدافع عن جماعات الأقليات في الإمبراطورية العثمانية ، أعطى ترخيصاً لليهود الذين استقروا في تركيا بعد طردهم من أسبانيا بإنشاء مطابع تستخدم الخط العبري ، وقام اليهود في الإمبراطورية العثمانية بطباعة الكتب الدينية بالإضافة إلي الكتب الأدبية والطبية والتاريخية وكتب أخرى (صابات ١٩٦٦ ، ٢٣- ٢٥) واستمرت الطباعة اليهودية لمدة ثلاثة قرون مستخدمة الحروف العبرية بالإضافة إلي النصوص العربية في الكتب العبرية ، كما كرر إبن با يزيد، سليم الأول، أمر والده في عام ١٥١٥ (صابات ١٨/١٩٦٦) بل إنه رضخ للضغوط الأوروبية ومنح الأرمن مزايا في الطباعة مطابقة لتلك الممنوحة لليهود العثمانيين وذلك في عام ١٥٦٧، ومنح اليونانيون مزايا مماثلة في عام ١٦٢٧ ، وكان الترخيص لتلك الأقليات مشروطاً بعدم استخدام الخط العربي (دباس وريشو ٢٠٠٨ ، ١٣- ١٥).

أثناء حكم السلطان أحمد الثالث (١٦٧٣- ١٦٣٦). كان هناك توجه اجتماعي سياسي في الإمبراطورية العثمانية نحو الإصلاح والانفتاح علي أوروبا وبالتالي أصبحت قوانين الطباعة اقل صرامة ، فالسلطان كان مقتنعاً بأنه من خلال الدورة السريعة والواسعة

للعلوم والمعرفة التكنولوجية يمكن للسلطات الحد من التدهور التي تواجهه الإمبراطورية العثمانية (لوند ١٩٨١) وبدأ العلماء في تحديد دور الطباعة "ليس كاختراع ضار ولكن استمرار للأعراف المشروعة وكفرع من دراسة التاريخ" (أيالون ١٩٩٤/ ١٧١).

لعب السفير العثماني في فرنسا في تلك الفترة محمد شلبي يرميسكيز دوراً هاماً في زيادة معدل التغير حيث انبهر شلبي وابنه سعيد أفندي بتقدم الطباعة في فرنسا وعقدا العزم علي إنهاء الحظر علي الطباعة في بلدهما ، وعند عودتهما إلي اسطنبول تعاونا مع دبلوماسي عثماني من أصل مجري يدعى إبراهيم موتفيريكا علي إنشاء مطبعة عربية في اسطنبول ، وكان لدى موتفيريكا خبرة بالطباعة وله اتصالات مع الوزير الأول إبراهيم باشا، وبالتالي تقدم موتفيريكا بطلب إلي السلطات العثمانية علي هيئة مقال طويل بعنوان (منافع الطباعة) وشرح المقال فوائد إدخال الطباعة وانتهى بالتعهد بعدم طباعة كتب دينية التي تتناول تفسير النصوص الدينية ، وقدم السلطان الطلب لشيخ الإسلام عبد الله أفندي – الحجة العليا في الشريعة الإسلامية – مصحوباً بالسؤال التالي : "جمع شخص ما حروفاً معدنية لطباعة الأعمال الكلاسيكية في الأدب والعلوم مثل القواميس وكتب المنطق والفلسفة والفلك إلخ ..... وعرض القيام بطباعتها ، هل يمكن له - طبقاً لقواعد العدالة - أن ينفذ تصميمه ؟ " (لوند ١٩٨١) ورد شيخ الإسلام بإصدار فتوى في عام ١٧٢٧ تجيز الطباعة العربية بشرط ألا تشتمل علي طباعة النصوص الدينية وتقول الفتوى لو أن شخصاً لديه القدرة علي جمع الحروف والكلمات بكتاب ما وتم تصحيحه بشكل جيد علي قالب وأحضر لنا منه عدة نسخ خلال عملية طباعة الورق علي القالب ففي الواقع كثرة الكتب تقلل من تكلفتها وتزيد من مكاسبها ، ولأنه توجد ميزه عظيمة في ذلك الأمر فإن هذا الأمر جدير بالثناء وعليه يجب أن يمنح التصريح لهذا الشخص ولكن من الضروري تعيين علماء لتصحيح الكتاب الذي ستنقش حروفه.

أصدر السلطان أحمد – مدعوما بفتوى شيخ الإسلام فرماناً يخول لموتفيريكا وشريكه إنشاء مطبعة تستخدم الحرف العربي ، وبدأت المطبعة في طباعة النصوص عام ١٧٢٨ (ديباس وريشو ٢٠٠٨ ، ١٠٩- ١١٢)، كان هذا القرار علامة فارقة في تغير قوانين الطباعة

في الإمبراطورية العثمانية كما شهد منح الطباعة الوضعية القانونية في العالم العربي الحديث.

لقد ازدهرت الطباعة باللغة العربية علي يد رجال الإرساليات والمستشرقين في رومانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا وانجلترا في القرن السابع عشر وكانت تلك المطابع تابعة للسلطات الدينية أو معاهد تعليمية و جامعات و كانت معظم الكتب العربية التي نشرت خلال هذه الفترة تضم نصوصاً باللغة اللاتينية وبعضها كان يضم نصوصاً باللغة العبرية والسريالية (دباس و ريشه ١٦- ٣٣)، و كان تنظيم طباعة الإرساليات يتم من قبل السلطات الدينية الأعلى وكان مسانداً جداً لأعمال الإرساليات في المناطق العربية ومن ثم أخرجت مطابع الإرساليات نصوصاً دينية وفي وقت لاحق كتب دراسية لاستخدام مدارس الإرساليات.

في حين كان الحكام العثمانيون الأوائل يعارضون النمط العربي المنتقل كانت الأطراف الأجنبية ذات النفوذ في المنطقة العربية غير منزعجة منها ، بل شجعت رجال الإرساليات التابعة لها علي إنشاء المطابع لتحقيق أغراضها ، وهكذا استخدمت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية (الكنيسة الأرثوذكسية فيما بعد) الطباعة في عمل الإرساليات في المنطقة العربية ، ولم تواجه مطابع الإرساليات قيوداً تنظيمية فحسب بل واجهت أيضاً مشكلات فنية ، وعلي العكس من الكتابة اللاتينية تكتب اللغة العربية بشكل مسترسل حيث تتصل الحروف ببعضها البعض ، ولا تكتب بشكل منفصل ، ومما يزيد من صعوبة طباعة النصوص العربية أن لكل حرف ما يصل إلي أربعة أشكال مختلفة ولكن لم يتوصل إلي حل حاسم حتى جاء استخدام الكمبيوتر في الطباعة.

لقد اكتسب استخدام المطابع في المشرق العربي أساساً صلباً وخصوصا في المناطق التي يسكنها المسيحيون نتيجة للمنافسة بين الإرساليات المسيحية المختلفة علي جذب أتباع جدد ، وبعد وفاة البطريرك دباس انتقل زاخر إلي جبل لبنان حيث أنشأ مطبعة في عام ١٧٣٣في دير القديس يوحنا الكاثوليكي (مار يوحنا) بالقرب من شوير وهكذا انتقلت المنافسة بين الإرساليات المختلفة في إنتاج المطبوعات من حلب إلي جبل لبنان. .

رد القساوسة اليونانيون الأرثوذكسي علي تحديات مطبعة زاخر بإنشاء أول مطبعة عربية في مدينة بيروت في عام١٧٥١ ، وتبعهم الموارنة بإنشاء مطبعة عربية في دير

القديس إسحاق في عام١٨٠٨ ،و في عام ١٨٣٤نقل رجال الإرساليات البروتستانت الأمريكان مطبعتهم العربية من مالطا إلي بيروت ، ودخل رجال الإرساليات الجزويت الكاثوليك السباق بإنشاء مطبعتهم العربية الثالثة في بيروت في عام ١٨٤٨ ، ولعبت كل من المطبعة الكاثوليكية و البروتستانتية الأمريكية دوراً هاماً في تقدم الطباعة في لبنان و المنطقة واستمرتا في ريادتهما في الطباعة في المنطقة حتى خمسينيات القرن العشرين.

ظهرت المطابع الشعبية التي لا ترتبط بالنظم الدينية في عام ١٨٥٧ مع إنشاء المطبعة السورية ، وهي رابع مطبعة عربية علي يد خليل الخوري وهو مدير سابق للمطبوعات في الإدارة العثمانية ، و قام الخوري بإصدار أول جريدة عربية شعبية في لبنان وهي "حديقة الأخبار".

بينما سبقت سوريا وجبل لبنان المناطق العربية الأخرى في الطباعة باستخدام النمط المتحرك ، إلا أن هذه الطريقة كانت تستخدم في إنتاج النصوص الدينية والقواميس أو ربما القليل من المطبوعات الأدبية وكانت تستخدم أيضاً في نسخ المخطوطات العربية القديمة، وقد أطلقت الطباعة في مصر باستخدام الحروف المتحركة حتى قدوم الحملة الفرنسية في عام ١٧٩٨ ، ويذكر لوند (١٩٨١) أن الأقباط في مصر كانت تصلهم المادة الدينية باللغة العربية التي كانت تتيحها لهم الكنيسة الكاثوليكية ،و ثمة بحث صادر عن مركز الدراسات اليهودية بجامعة بنسلفانيا عام ١٩٩٦ بعنوان " من النص المكتوب إلي النص المطبوع : نقل التراث اليهودي – بين أن حفيد جريشوم بن موسى ، سوسنيوس الذي ادخل طباعة الخط العبري في الإمبراطورية العثمانية هو نفسه الذي أدخل طباعة الخط العبري في القاهرة في عام ١٥٥٧ ، ويؤيد شتينبرج (٥٢/١٩٩٦) هذا التقرير ولكنه يذكر أن طباعة الكتب العبرية تمت في الفترة ما بين ١٥٦٢ و ١٥٦٦ ولا توجد مصادر أخرى تؤيد هذه الرواية.

لقد أحضر نابليون معه ثلاثة مطابع مزودة بحروف عربية ولاتينيه وفرنسية لكي يوصل رسالته إلي المصريين وإلي قواته ، ومع نهاية الحملة الفرنسية في عام ١٨٠١ أعيدت تلك المطابع إلي فرنسا ، وبعد ذلك عندما ظهر محمد علي باشا كرجل مصر

القوى أدخل طباعة الأحرف المتحركة لتدعيم خطته في وضع نظام متكامل من المدارس ضمن جهوده لتحديث البلد.

من بين العوائق الرئيسية أمام تطور صناعة النشر في المنطقة العربية تظهر الرقابة، فالرقابة في العالم العربي اليوم تعتبر عائقاً رئيسياً أمام تطور النشر، وتختلف معايير الرقابة من آن لآخر ومن بلد عربي لآخر وتتنوع من مراقبة شديدة للنصوص الدينية كما هو الحال في تونس والجزائر إلي حظر كتب لمصلحين مسلمين ومؤلفين علمانيين كما هو الحال في دول الخليج العربية (ميرميير، ٢٠٠٦/٩٧).

الطباعة العربية الحديثة

إن مجيء محمد علي باشا إلي السلطة في مصر يعد مؤشراً لعصر جديد في العالم العربي حيث بدأ في الخروج من عصر الظلام، حيث أنشأ محمد علي مطبعة في عام ١٨٢١ في القاهرة في مكان المطابع الفرنسية القديمة، ثم انتقلت فيما بعد إلي بولاق وأصبحت تعرف بمطبعة بولاق حيث نالت شهرة عظيمة كمطبعة رائدة في المنطقة، واليوم هي المطبعة الرسمية الحكومية في مصر، ولقد أحدثت هذه المطبعة ثورة معلوماتية في المنطقة وتمكنت من طباعة أكثر من نصف مليون مطبوعة في الست سنوات الأولي من تشغيلها.

لقد كانت الطباعة في مصر إبان حكم محمد علي حكراً علي الحكومة، الهدف منها هو المساعدة في تحديث الدولة، حيث كانت تركز علي طباعة الأوامر الإدارية بالإضافة إلي المطبوعات التي تتعلق بالطب والعلوم والفنون والتربية وعموماً لم تأت هذه المطبوعات بالتغير المنشود فمعظمها انتهى به الحال إلي المخازن لأن قليلاً من المصريين كانوا متعلمين ومن بين المتعلمين كان هناك القليلون الذين كانوا علي استعداد لأن يتقبلوا رسائل الإصلاح أو كان لديهم الاهتمام بقراءة ما اختير للنشر (صابات ١٩٦٦/١٧٠) ولقد تلا انهيار حكم محمد علي قيادات ضعيفة ليست لها القدرة علي مواصلة الإصلاحات التعليمية.

مثل سوريا وجبل لبنان، أدخلت الطباعة إلي فلسطين – موطن الديانات السماوية الثلاث – من خلال جهود الجماعات الدينية، ولقد بدأت الطباعة في عام ١٨٣٠ عندما أنشئت مطبعة لطباعة النصوص العبرية، وفي عام ١٨٤٦ أنشئت مطبعة عربية في

القدس علي يد الرهبان الفرنسيسكان ثم اتبعت بمطبعتين في عام ١٨٤٨ ، واحدة أنشأتها مجموعة من المبشرين الإنجليز والأخرى أنشأها المبشرون الأرمن ، و قبل الحرب العالمية الأولى كانت المنطقة التي تعرف بالأردن حالياً موزعة بين سوريا وفلسطين والحجاز ،و ظهرت الطباعة فيها بعد تلك الفترة ، حيث بدأت الطباعة علي يد خليل نصر الذي نقل مطبعته من حيفا إلي عمان في عام ١٩٢٢ ، كما أنشئت مطبعة حكومية هناك في عام ١٩٢٥.

كان إدخال الطباعة إلي بقية الدول العربية بطيئاً وجاء في معظمه نتيجة لمصالح السلطات المحلية والعثمانية في نشر أفكارهم بالإضافة غلي القرارات الإدارية ، وتوجد معلومات متناثرة عن تطور الطباعة في تلك الدول وتتنوع التقارير عن هذا الأمر حيث يفترض أحد المصادر – علي سبيل المثال – أن الطباعة في العراق قد أدخلت علي يد الرهبان الدومينكيين في عام ١٨٥٦ في مدينة الموصل ويذكر مصدر آخر أن الطباعة في العراق قد أدخلت علي يد شخص إيراني من أصل تركي في عام ١٨٢١ أو ١٨٣٠ (صابات ١٩/١٩٦٦ ، ٢٩٥) ، وأنشئت أول مطبعة في اليمن بناءً علي أوامر السلطان عبد الحميد الثاني لخدمة أغراض السلطات العثمانية وكانت تعرف المطبعة بإسم مطبعة الولايات أو مطبعة ولايات اليمن ، وتوجد تقارير مختلفة بشأن تاريخ إنشاء هذه المطبعة وتتراوح الروايات ما بين ١٨٧٢ و ١٨٧٩ ، ولكن الجميع يتفق علي أنها كانت بدائية وكانت تطبع فقط النصوص التركية (صابات ٣٢٧/١٩٦٦).

أنشأت الإمبراطورية العثمانية في عام ١٨٨٢ أول مطبعة في الحجاز التي أصبحت فيما بعد جزءا من المملكة العربية السعودية (صابات ١٩/١٩٦٦) ، و قد أنشئت هذه المطبعة والتي كانت تعرف بالمطبعة الأميرية أو مطبعة ولايات الحجاز علي يد الحاكم التركي للحجاز والوزير العثماني نوري باشا في مدينة مكة ،و كانت المطبعة يدوية ولم يكن بإمكانها منافسة المطابع المتقدمة في مصر ، وبالتالي كان الباحثون و المسئولون الحجازيون يفضلون طباعة أعمالهم في مصر. وانتشرت بعد ذلك المطابع أثناء الحكم السعودي وأُولى تدريب عمال الطباعة في مصر اهتماماً خاصاً.

جاءت دول الخليج الأخرى متأخرة في إدخال المطابع التي أدخلت في البداية بجهود فردية ثم تبع ذلك الدعم الحكومي ، فقد أنشأت البحرين مطبعتها الأولى في عام ١٩٣٨

والكويت في عام ١٩٤٧ وقطر في عام ١٩٥٦ ، ولم تنتشر الطباعة في دول المغرب العربي بنفس السرعة التي انتشرت بها في المشرق العربي ، حيث استغرقت وقتاً طويلاً لكي تلعب دوراً مهماً في إحداث التغيير في دول المغرب العربي ، حيث أدخلت الطباعة أساساً إما علي يد القطاع الخاص أو بمبادرة وتأييد من المحتلين العسكريين وقد أدخلت أول مطبعة إلي الجزائر في عام ١٨٣٠ علي يد القوات الفرنسية أما في تونس فيعود تاريخ أول مطبعة إلي عام ١٨٤٩ عندما قام قس فرنسي بطباعة كتاب ديني باللغة الفرنسية ثم تلا ذلك عدد من المطابع أساساً بمبادرة من الأفراد (ميرميسير ٢٠٠٦/١٨) ، و يعود تاريخ الطباعة في المغرب إلي عام ١٨٦٥ بمبادرة من مسئول حكومي في مكناس ، ثم انتقلت إلي فارس ، أما ليبيا فقد أدخلت أول مطبعة علي يد حاكم مقاطعة طرابلس في عام ١٨٦٦ .

إن وضعية نشر النصوص العربية في المنطقة العربية اليوم يختلف اختلافاً مباشراً مع وضعية النشر في المنطقة العربية في الأيام الأولى للإسلام ، وقبل انتشار الكتب بنفس الكم والكيف في الغرب بألف عام تقريباً – في منتصف القرن الثامن – كان لدى الحضارة الإسلامية صناعة نشر عظيمة حيث "كانت صناعة النشر الواسعة موجودة عندما بدأت أوروبا في احتلال الأراضي الإسلامية – وتم القضاء عليها بشكل منظم من قبل القوى الاستعمارية – بجانب النظم الإسلامية في التعليم والطب و المعاهد الثقافية الأخرى" (سردار وديفيز).

التحديات التي تواجه الطباعة العربية

إن التطور السريع لتكنولوجيا تجميع الحروف خلال النصف الأول من القرن وضع تحدياً خطيراً أمام الطباعة العربية لأن التكنولوجيا الحديثة كانت تتعامل مع مشكلات طباعة اللغات الأوروبية الغربية التي تستخدم حروفاً لاتينية والتي تتألف من ٦٠ شكلاً ، أما الطباعة العربية فتتطلب أكثر من سبعة أضعاف هذا العدد بما يصل إلي ٤٥٠ شكلاً للحروف (مونرو ١٩٨١).

إن التحدي الأساس الحديث للطباعة العربية هو الذي تفرضه مسألة استبدال تجميع الحروف اليدوية القديمة بآلات اللينوتيب والمونوتيب التي تشبه الآلة الكاتبة ولكن لها لوحة مفاتيح تتسع لأعداد ضخمة من الحروف ، وقد تمكن سلوم مقرزل من جريدة "الهدى" اليومية في الولايات المتحدة – وبقدر كبير من الإبداع – استطاع أن يخفض

أشكال الحروف العربية المطلوبة في الطباعة ويصل بالعدد إلي ١٢٢ شكلاً علي ماكينة اللينوتيب ، كما تمكن كامل مروة من جريدة "الحياة" في بيروت من تخفيض عدد الحروف علي ماكينته إلي ٨٨ (موثرو ١٩٨١).

إن التغيرات في تكنولوجيا الطباعة في القرن العشرين كانت هائلة ، كما وفرت – من خلا عملية تجميع الحروف بالكمبيوتر – فرصة للطباعة العربية لأن تحرر نفسها من كونها مجرد اقتباس للتكنولوجيا الغربية ، وأمام الطباعة العربية اليوم آفاق أفضل لأن تضم المزيد من أشكال الحروف وأن تبحث عن حلول جديدة لمشكلة تصميم الحرف العربي ، فالنصوص العربية اليوم تتم كتابتها بشكل أسرع وأكثر صحة من ذي قبل.

إن تذليل الصعوبات الفنية في الطباعة العربية يعتبر نوعاً من التقدم ، ولكن تلك الصعوبات لا تتعدى كونها جزءاً من صعوبة الطباعة باللغة العربية ، فطبيعة اللغة العربية الفصحى وأسلوب كتابتها فرضتا العديد من المشكلات أمام الكتابة الصحفية والعلمية ، حيث إن الكتاب العرب تبنوا نمطاً عربياً دارجاً أو نوعية كتابية من اللغة العربية بدلاً من لهجة واحدة ، ولم يتناسب ذلك النمط الدارج مع الكتابة الصحفية والعلمية لأنه يتميز باحتوائه علي نثر أدبي كلاسيكي ينحو نحو الإتقان اللفظي والشكلي علي حساب الوضوح " (إيالون ١٩٩٤/١٧٣) ، فالنمط الأدبي الكلاسيكي التقليدي يولي الشكل والقافية والصور البلاغية والزخرفة قيمة عالية ، وبالتالي يضيع وضوح المعنى (حمزة ١٩٦٣).

ثمة مشكلة أخرى تضيق الخناق علي الكتابة العربية العلمية و الصحفية وهي تطويع المفردات العربية لمواجهة تحديات مواءمة المصطلحات والمفاهيم الأجنبية ، فالكتاب العرب – وخصوصاً الصحفيون والعلماء – مضطرون لأن يكيفوا اللغة العربية للاستخدامات الأجنبية الجديدة ، ولقد حاول البعض إدخال مرادفات عربية ولكن أدى ذلك إلي نوع من البلبلة لأن كلمات عربية مختلفة كانت تستخدم لنفس المصطلح الأجنبي علي يد كتاب مختلفين ، وقام كتاب آخرون باستعارة أو تعريب المصطلحات الأجنبية ولكن من شأن هذا أن يؤدي إلي الفقر الأدبي وأحياناً تستبدل الكلمات العربية الملائمة بكلمات أجنبية غير ملائمة أو قد يكون لها أحياناً مدلولات سيئة ، هذا الاتجاه أخذ في الازدياد منذ ظهور جيل من التليفزيونيون العرب يتسم تمكنهم باللغة العربية

الدارجة بالتواضع والذين غالباً ما يستخدمون مصطلحات أجنبية عندما يفشلون في إيجاد مقابل عربي لها.

بالإضافة إلي الصعوبات الفنية والأدبية التي يواجهها المهتمون بالطباعة العربية ، فإن العالم العربي يواجه اليوم عدداً من التحديات الأخرى التي تحتاج الإشارة إليها ، ومن بين تلك التحديات تظهر مشكلات المستوى المتواضع في عدد قراء المادة المكتوبة وكذلك الرقابة.طبقاً لرئيس اتحاد الناشرين العرب إبراهيم المعلم "ليست هناك إحصائيات دقيقة متاحة ولكن عدد الكتب التي تنشر في العالم العربي ضئيل خاصة بالنسبة إلي عدد السكان " (ديل كاستيلو، ٢٠٠٢) وبالإضافة إلي ذلك ، يعاني النشر العربي من الافتقار إلي التوزيع الجيد للكتب المطبوعة" كما يقول ناصر جروس ، رئيس اتحاد الناشرين اللبنانيين.

من الصعب الحصول علي معلومات دقيقة عن البيانات المتعلقة بالطباعة والنشر في المنطقة العربية ، والأصعب هو تنقيحها ولدى كاتب هذا التقرير خبرة سابقة بشأن مشكلات ضمان بيانات ثابتة رسمية عندما حرر الجزء الخاص بالمنطقة العربية في "تقرير الاتصال الدولي" الذي أصدرته اليونسكو في عام ١٩٨٩ ، وأيا كانت الرؤية التي يتبناها المرء بشأن الأوضاع الحالية للنشر العربي ، يمكن للمرء وبكل ثقة أن يعزو الوضع الحالي للتعاطي مع المادة الإعلامية المطبوعة إلي انخفاض معدل التعليم في العالم العربي ، وإلي القوة الشرائية الضعيفة ، وإلي قطاع النشر العربي المتواضع والرقابة التي تعرقل تقدم الإعلام وكذلك صناعة النشر في العالم العربي.

لقد ذكرت منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للجامعة العربية (أليسكو) أن عدد الأميين في المنطقة العربية قد زاد من ٥٠ مليون في عام ١٩٧٠ إلي ٧٠ مليون في عام ٢٠٠٧ ويبين التقرير أن نسبة الأميين العرب فوق ١٥ عاماً تبلغ ٣٥٪ وهو أعلي من نسبة الأمية في أي منطقة نامية في العالم وهي ٢٣.٤ ٪ (الأخبار الإسلامية ، ٢٠٠٧).

تبذل حالياً جهود لتطبيق تعليم إلزامي ومجاني للأطفال العرب وقد اتخذت دول المغرب العربي خطوات جيدة في هذا الاتجاه حيث وصلت نسبة أطفال المدارس الابتدائية إلي ٩٠ ٪ كما تمثل التلميذات نصف عدد الملتحقين بالمدارس في كل من الجزائر وتونس ، وتشير أرقام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(أليسكو) إلي أن مستوى

الأميين العرب فوق سن الخامسة عشرة قد بلغ ٢٩,٧ (٤٦,٥ ٪ بين الإناث) ،(الهيئة القومية للطفولة ، ٢٠٠٨).

لقد حذرت أليسكو منأن الجهود الحالية لمكافحة الأمية تركز أساسا علي تدريس القراءة والكتابة الأساسية بالإضافة إلي أساسيات الرياضيات مع عدم الاهتمام بالأمية الثقافية والوظيفية أو تحسين المهارات المهنية لدى المواطنين (وطني ٢٠٠٧).

ذكرت بيانات أكثر تفاؤلاً في جريدة "الوطن" ، وهي جريدة سعودية والتي تبين أن أكثر الأطفال السعوديين دون الخامسة عشرة متعلمون ، ويذكر تقرير حكومي سعودي أن الأمية بين الأطفال السعوديين بين سن ١٠ و ١٤ تبلغ ١,٤٪ فقط بينما تبلغ ٧٣,٩ ٪ بين السعوديين فوق سن ٦٥ عاماً (الوطن ٢٠٠٨) .

توجد في معظم الدول العربية هيئات عديدة تهتم بالرقابة علي المادة المطبوعة، ففي مصر – مثلاً – هناك هيئات رقابية في وزارة الإعلام وكذلك في وزارات الدفاع والداخلية ، ويمارس مركز البحوث الإسلامية بجامعة الأزهر سلطة رقابية علي المادة المطبوعة (ميرمير ٢٠٠٦/١٠٠) وطبقاً لتقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٣ "فإن معظم الدول العربية تضع الإعلام تحت رقابة الهيئات والمؤسسات المهيمنة ، كما تستخدم القنوات الإعلامية للدعاية السياسية والترفيه علي حساب الخدمات والوظائف الأخرى" ويوضح التقرير أيضاً أن الإعلام العربي "يعمل في بيئة تحد بشدة من حرية الصحافة وحرية التعبير والرأي .... فالرقابة منتشرة" (تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣).

تأخذ الرقابة عادة شكل جعل المحررين يعرفون ما هو متوقع منهم ويقول رئيس تحرير الصحيفة السعودية "الحياة" ، " لم يطلب مني علي الإطلاق نشر أي شيء ولكن طلب مني عدم نشر أمر ما مرات عديدة لا أتذكرها " ويقول : إن أكثر أشكال الرقابة شيوعاً هو الرقابة الذاتية ..... فهي مسألة اقتصاد أو حتي مسألة حياة .... إنها الحالة التي يعتبر فيها نوع من الدعم الدولة أو الأفراد ضرورياً جداً لبقاء كثير من وسائل الإعلام العربية" (الخارزن ١٩٩٩).

لا تمارس الرقابة علي المطابع ووسائل الإعلام فحسب بل تشمل معارض الكتاب الوطنية والدولية ، وعموماً فإن الناشرين في معظم الدول العربية مطلوب منهم الحصول علي

تصريح بعرض الكتب من خلال تقديم قائمة من الكتب المزمع عرضها ، ففي عام ٢٠٠٠ لم يسمح المسئولون الكويتيون بعرض حوالي ٣٠٠ كتاب في معرض الكتاب بالكويت ، كما قدم المسئولون السعوديون قائمة من ٢٠٠ صفحة بالتصويبات التي طلبوها من ناشر القاموس العربي المعروف "المنجد" أن يعمل بها قبل السماح ببيعه في المملكة (ميرميير ٢٠٠٦/٩٨).

سوق الكتاب

برزت مصر ولبنان – بحلول القرن التاسع عشر – كمركزين مهمين للطباعة والنشر ، فقد أصبحت القاهرة أهم مركز فكري في العالم العربي في النصف الأول من القرن العشرين ، ولكن بسبب التغيرات الجيوسياسية في المنطقة العربية وتغير النظام السياسي المصري في الخمسينيات انتقلت هيمنة مصر علي النشر العربي إلي لبنان (ميرميير ٢٠٠٦/٢٥).

لقد تطور النشر العربي الحديث في مصر ولبنان بشكل أساسي من خلال الشركات الخاصة والأفراد ، وأصبح النشر في هذين البلدين القوة الرئيسية في إدخال الفكر الحديث وتحفيز الحركات الإصلاحية في العالم العربي ، وقد هيمن هذان البلدان علي الطباعة والنشر العربي طيلة القرن الماضي ، ولم تكن العراق بمستوى التقدم في البلدين في مجالات الطباعة والنشر ولكنها حققت أعلى استهلاك للإعلام المطبوع وحتى أوائل التسعينيات ، وهكذا كان يقال "إن القاهرة تكتب وبيروت تنشر والعراق يقرأ" (ميرميير ٢٠٠٦/٢٣)، و تعتبر دول الخليج حالياً المستهلكين الرئيسيين للمادة الإعلامية المكتوبة العربية.

يعمل الناشرين العرب عادة بميزانيات ضئيلة جداً ويواجهون صعوبات في توزيع كتبهم عبر العالم العربي ، فمؤسسات النشر هي عادة ما تكون امتداداً لمكتبات تديرها الأسر ، وحديثاً ظهر علي مشهد النشر عدد من الناشرين المستقلين ذوي الإمكانيات المتواضعة وخصوصاً في بيروت والقاهرة والخليج ويشار إلي أن كل معوقات الانطلاق في النشر العربي موجودة (تريسليان ٢٠٠٦).

يفترض تقرير التنمية البشرية العربية أن الدول العربية تعاني من نقص في تعاطي المادة المطبوعة (تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٣/٥١- ٦٧) فمع وجود سكان

يناهزون المائتين وثمانية وأربعين مليوناً يمكن أن يبيع أفضل بائع حوالي ٥٠٠٠ نسخة ، كما أن ترجمات الأعمال الأجنبية متأخرة كثيرا عن الأرقام في بقية أرجاء العالم ، وهناك حوالي ٥٣ جريدة تنشر لكل ١٠٠٠ مواطن يومياً في المنطقة مقارنة ب ٢٨٥ جريدة لكل ١٠٠٠ شخص في الدول المتقدمة (شامونكي وأورم ٢٠٠٣).

طبقاً للتقرير العربي الأول عن التنمية الثقافية (دار الفكر العربي) فإن العدد الكلي للكتب (مع استبعاد الكتب الدراسية) المنشورة في عام ٢٠٠٧ في ١٧ دولة عربية كان ٢٧.٨٠٩ التي يمكن تصنيفها إلي الفئات التالية ، الأدب ٧٠٦٠ ، العلوم الاجتماعية ٦٣٥١ ، الدين ٥١٥٧ ، التاريخ والجغرافيا ٢٧٦٩ ، العلوم التطبيقية ٢٢٠٨ ، العلوم البحتة ١١٢٩ ، المعارف العامة ٩٦٠ ، اللغات : ٩٠٩ الفلسفة وعلم النفس ٧١٤ ، والفنون : ٥٥٢ ، وتتراوح الطبعات الأولى للكتب العربية عادة ما بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ نسخة (بعض الطبعات لا تتعدى ٥٠٠ ، وهناك استثناءات ، فسلسلة القراءة للجميع في مصر وسلسلة كتب المجلس الوطني الكويتي للثقافة الفنون والأدب تطبع ٥٠٠٠٠ نسخة.

ثمة مشكلة معروفة بشأن المطبوعات العربية ألا وهي ندرة الكتب العربية المترجمة إلي اللغات الأجنبية وكذلك قلة الكتب التي تترجم من اللغات الأجنبية إلي اللغة العربية ويذكر ميرمييز (٢٠٠٦/١٤٣- ١٤٤) أن تقرير الأمم المتحدة بشأن التنمية البشرية العربية يقدر عدد الكتب التي تترجم سنوياً ب ٢٣٠ في حين يذكر جلال(١٩٩٩) أن الرقم هو ٤٥٠ كتاباً.

إن معظم الكتب التي تترجم هي من الإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية والألمانية وبعض هذه الترجمات تتم من نصوص ثانوية وهي عبارة عن ترجمات من لغة تختلف عن اللغات الخمس المذكورة آنفاً.

يوجد عيب خطير في النشر العربي وهو ندرة نشر تداول الأبحاث والأعمال الأكاديمية ، فالنشر الأكاديمي في العالم العربي في حدوده الدنيا ومرد ذلك إلي عدم كفاية الأموال التي ترصدها المعاهد الأكاديمية للبحث والنشر هذا بالإضافة إلي القيود التي لا داعي لها من قبل الأنظمة الحاكمة بشأن الحرية الأكاديمية ، فالمجلات الأكاديمية العربية غير كافية وبعضها لا تدوم طويلاً ، ونتيجة لذلك لا يتم تداول

الأعمال الأكاديمية العربية علي نطاق واسع كما أن الوصول إلي رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات العربية يتطلب عادة جهداً (ناصر وأبو شديد ٢٠٠١).

تبين دراسة أجريت حديثاً علي الأداء الاقتصادي لأربعة من الصناعات الرئيسية الخاصة بحقوق النشر بما فيها نشر الكتب في مراكش وتونس ومصر والأردن ولبنان أنه قد سجل أداء اقتصادي جيد في نشر الكتب في لبنان والأردن بفضل عوامل الإنتاج الإيجابية مثل العمالة المتاحة في الأردن ورأس المال في لبنان و أحوال الطلب الإيجابية (محلية في الأردن وأجنبية في لبنان) والتفاعل المرغوب فيه مع مختلف أنواع الصناعات (هارابي ٢٠٠٤) ، ومن الناحية الأخرى لا يوجد في المغرب أو تونس ظروف جيدة للصناعة وربما يرجع ذلك إلي عوامل متواضعة للإنتاج (أساساً نقص رأس المال) أو دعم ضعيف من الصناعات الفرعية أو دعم حكومي غير كاف. وتتمتع صناعة نشر الكتب المصرية بعوامل إنتاج وظروف للطلب إيجابية بالإضافة إلي وجود منافسة محلية ولكن تواجه عقبات خطيرة بسبب قلة من الصناعات المرتبطة بها مثل صناعة الورق ومعدات نشر الكتب ، وعموماً لا تزال الحكومات العربية بحاجة لتطبيق حقوق الملكية الفكرية وقوانين مكافحة الاحتكار وذلك لتنظيم المنافسة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

بينما لا تزال تعتبر الإنترنت في طفولتها المبكرة في العالم العربي وذلك بسبب نسبة الأمية العالية بشكل أساسي ، و التوزيع المحدود لأجهزة الكمبيوتر والتكلفة العالية للحصول علي وصلة للإنترنت إلا أن هذه الوسيلة تعتبر فعالة بين العرب الأثرياء والمتعلمين وأهل الحضر ، فالإنترنت يمكن أن تستخدم بين النخبة وذلك من أجل تطوير البيئة الشعبية العربية لتغطية ما يمكن اعتباره من الموضوعات المحرمة مثل تطوير الهياكل الديمقراطية والحكم الرشيد ، فالكتب الموضوعة تحت الرقابة أصبحت الآن متاحة علي شبكة الإنترنت.

ثمة محاولة ناجحة في هذا الصدد وهي سلسلة الكتاب الإليكتروني "كتب عربية ومقرها مصر ، وهي مخصصة حصرياً للعناوين باللغة العربية فقط ، ويقدم موقع www.Kotobarabia.com ما يزيد علي ٨٥٠٠ كتاب في واحد وثلاثين فرعاً للمعرفة تتراوح بين الأدب وإدارة الأعمال والكتب المحظورة والموضوعات الساخنة (روسيتي ٢٠٠٩) ، ولكي يتجنب الرقابة فإن الخادم الخاص "بكتب عربية" موجود في

الولايات المتحدة وليس في العالم العربي ، ولقد وجدت دراسة قام بها مؤسس الموقع علي ١٥٠ عنوان عربي أن " ١٠ ٪ من الكتب في أعلى القائمة متاحة عن طريق التوزيع التقليدي ويمكن أن نجدها في معظم المكتبات ، أما نسبة ١٠ ٪ التي في ذيل القائمة فيمكن الحصول عليها من مكتب الناشر أو من منزل المؤلف ، وفيما يتعلق بنسبة ال ٨٠٪ المتبقية فهي متاحة علي مسافة خمسة كيلومترات حول منزل الناشر (روسيتي ٢٠٠٩).

إن المبادرة الشخصية لا تكفي وما نحتاج إليه هو جهود عربية موحدة وتعاونية يمكن أن تنجح في تشجيع الباحثين والناشطين العرب علي قبول استخدام الإنترنت في التواصل الجماهيري ، وثمة تحد آخر للطباعة والنشر ألا وهو تزايد القنوات التليفزيونية والتي غالباً ما تعرف المشاهدين الأعمال المنشورة وتغرقهم بمنتجات ثقافية ضحلة ومتواضعة ، فتحسن نوعية البرامج التليفزيونية يمكن أن يزيد من اهتمام المشاهدين بالبحث عن المزيد من المعلومات عن الأعمال المنشورة.

خاتمة

مثلها مثل غالبية أنماط الاتصال في العالم العربي ، شهدت الطباعة والنشر العربي تطورات تكنولوجية هائلة ، وتركز هذه التطورات أكثر علي العنصر المادي أكثر من الإنساني ، فهي تفتقر إلي المحاولات الجادة المخلصة لتطوير المكون البشري المتضمن في هذا الجانب – وهو التزام بالتنمية التشاركية التي تركز علي الاهتمام بالإنسان ولا يعتمد فقط علي تكنولوجيا منسوخة وبرامج هبطت علي المنطقة بالبراشوت وقد يفضي الاهتمام التشاركي بالإنسان إلي إيجاد حلول لمشكلات الطباعة والنشر عن طريق التركيز علي فهم المعايير والقيم الثقافية للعالم العربي وليس مجرد دراسة جوانب التنمية الغربية في هذه المجالات ، فما نحتاجه ببساطة أكبر من مجرد النسخ ، أننا نحتاج إلي حلول تنبع من داخلنا ، والعالم العربي الآن في حاجة ماسة لأن يتخلص من الأمية الثقافية والأكثر أهمية هي الحاجة للالتزام بنظم وهياكل ديمقراطية للحكم ، فالتنمية في مجال الطباعة والنشر العربيين تحتاج إلي أن تركز علي هذا الهدف.

قد تكون نقطة البداية في تضافر مختلف الجهود العربية في مجال الطباعة والنشر ، وما نحتاجه هو تعاون رجال الطباعة والنشر العربي في التعامل مع مشكلاتهم وليس الاعتماد علي مساعدة خارجية أو نسخ حلول ناجحة بعيدة لمشكلات غربية في الطباعة والنشر ، فالعمل التعاوني العربي مطلوب جداً ، كما أن المفكرين والخبراء العرب بحاجة لأن يوحدوا جهودهم ويتواصلوا إلي حلول عربية فعالة لمشكلات عربية ، والمثال علي جهد بسيط ولكن ناجح هو النشر التعاوني الشهري بسلسلة معروفة من الكتب المؤثرة من الماضي والتي توزع بدون تكلفة مع إحدى الصحف الرائدة في مصر (القاهرة) والعراق (المدى والإتحاد) والإمارات العربية (البيان) والكويت (القبس) ولبنان (السفير).